

أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر على ضوء برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2020

The impact of inflation on economic growth in Algeria in the light of public expenditure programs during the period 2000-2020

رقية بوحيدر^{1*}

¹مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، bouhider_roukia@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/11/06

تاريخ القبول: 2021/11/03

تاريخ الاستلام: 2021/09/05

Abstract :

The study aims to identify the impact of inflation on economic growth in Algeria during 2000-2020 using multiple regression models and analytical descriptive approaches. The study found that there is a negative effect of inflation on economic growth during the period studied. Public expenditure had a positive role in driving growth as a result of the growth of domestic demand. The study recommended the necessity of reducing the growth of money supply and public expenditure in order to maintain the stability of prices.

Keywords: Inflation, growth, multiple regression models, Algeria

JEL Classification Codes: E23, E31, C32.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 باستخدام نماذج الانحدار المتعدد والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للتضخم على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، كما كان للإنفاق العام دور ايجابي في دفع النمو نتيجة حفزه للطلب الداخلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري. أوصت الدراسة بضرورة الحد من نمو المعروض النقدي والإنفاق العام من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار في الجزائر.

الكلمات الدالة: التضخم، النمو، نماذج الانحدار المتعدد، الجزائر.

تصنيفات JEL: E23, E31, C32.

إن الأسعار في النظرية الاقتصادية تعتبر عاملا دافعا للاستثمار بغرض تحقيق الربح إذا نمت بمعدلات معقولة وتميزت بنوع من الاستقرار، مما يخلق حالة من التأكد من ظروف السوق لدى المستثمر، ولا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك وبالتالي فهي عامل إيجابي لدفع النمو الاقتصادي. غير أن الأسعار التي تنمو بمعدلات سريعة ومرتفعة خالقة ما يسمى بالتضخم فتعتبر عامل معرقل للاستثمار، حيث أنها لا تشجع على الاستثمارات الجديدة وحتى القائمة منها تتأثر سلبا، وهو ما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع مستويات البطالة وتراجع تشغيل الموارد المتاحة (كافي، 2017) (نافزيجر، 2018).

التضخم ظاهرة تعرفها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، مع اختلاف حدته من فترة لأخرى واقتصاد لآخر. كما أن الأسباب المؤدية إلى حدوثه متعددة، منها ما هو نقدي ومنها ما هو غير نقدي. والجزائر كغيرها من الدول عرف اقتصادها مد تضخمي متزايد منذ الاستقلال، رغم التحديد الإداري للأسعار في الفترة الاشتراكية، ومع المرور نحو اقتصاد السوق وتحرير مختلف الفعاليات الاقتصادية بما فيها الأسعار ارتفعت بمعدلات كبيرة خاصة خلال التسعينيات، ثم عرفت نوعا من الاستقرار في الألفية الجديدة ولكنها عادت في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع مجددا. في الجانب الآخر ما زالت مشكلة النمو الاقتصادي ومحدداته في الجزائر تشغل الباحثين وصناع القرار، لما له من أهمية في خلق الثروة ومناصب الشغل والتقليل من البطالة وتلبية الطلب المحلي والوصول إلى مرحلة التصدير. وعليه فإن دراستنا هذه ستصب على معرفة ما إذا كان للتضخم في الجزائر تأثير على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020، وهي فترة عرفت بتوسع كبير في الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي تم تنفيذها.

الإشكالية: تدور دراستنا هذه حول الإشكالية التالية:

كيف أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 التي عرفت توسعا كبيرا في برامج الإنفاق العام؟

الفرضيات: سنطلق في هذا البحث من الفرضيات التالية:

- الفرضية 01: هناك تأثير سلبي للتضخم على النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؛

- الفرضية 02: هناك عوامل أخرى بخلاف التضخم أثرت على النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار هذا الموضوع للدراسة لمعاناة الاقتصاد الجزائري من مشكل ضعف النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من جهة وارتفاع مستويات التضخم من جهة أخرى. فمستويات النمو المحققة حتى اليوم لم تمكن الاقتصاد الجزائري من الخروج من بوتقة البطالة وتدني مستويات معيشة السكان لكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بوتيرة أقل من نسبة نمو السكان. ويعاني الاقتصاد الجزائري من ارتفاع في مستويات الأسعار كظاهرة محسوسة من قبل المستهلكين بالشكل الذي قد يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
 - التعرف على مدى مسؤولية التضخم كظاهرة اقتصادية في إحداث النمو الاقتصادي في الجزائر أو عرقلته.
- الإطار الزمني والمكاني للدراسة:** تم التركيز في هذه الورقة البحثية على دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 حسب ما توفر لنا من بيانات عن متغيرات الدراسة.
- منهج الدراسة:** استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لعرض أهم المواضيع المرتبطة بالجانب النظري للتضخم والنمو الاقتصادي، وعرض أهم ما يميز التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. كما تم الاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد من أجل تحديد طبيعة التأثير الذي يمارسه التضخم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 والتي تميزت بتوسع كبير في الإنفاق العام.
- الدراسات السابقة:** لقد نال موضوع أثر التضخم على النمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الباحثين وأصحاب القرار في الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، فكانت هناك العديد من الدراسات التي أجريت على فترات زمنية متفاوتة وبطرق إحصائية متنوعة، كما أنها وصلت إلى نتائج مختلفة.
- فيما يخص الدول الأجنبية فقد تناولت دراسة (Kaidi & Akanemela., 2003) في دولة تنزانيا العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمستوى العام للأسعار كمؤشر عن التضخم وبأخذ بيانات سنوية للفترة 1970-2011. توصلت إلى أن كل ارتفاع في مستوى الأسعار في هذا البلد ينعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي، وهو ما يستدعي إتباع سياسات صارمة للحد من نمو الأسعار لتشجيع النمو. أما دراسة (Ndiaye & Konte., 2013) على مجموعة من الدول الأفريقية فتوصلت إلى أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى، فهناك دول كانت فيها العلاقة سلبية وأخرى كانت إيجابية، وبينت الدراسة أن طبيعة هذه العلاقة تتوقف على مدى حساسية المتعاملين الاقتصاديين لمعدل التضخم المتوقع في المستقبل، فكلما كانت هناك أكادته كبيرة حول معدل التضخم المتوقع أثر ذلك على الادخار سواء بالسلب أو بالإيجاب، فتوقع ارتفاع الأسعار يجعل الأفراد يزيدون من ادخارهم بغرض الاحتياط للمستقبل وهو ما يوفر مصدر تمويل هام للاستثمار ويؤثر إيجابا على النمو في المستقبل. في دراسة (Faria., 2001) على البرازيل التي عانت طويلا من تضخم جامح على امتداد الفترة 1980-1995، وباستخدام نماذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى أنه في الفترة القصيرة هناك تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، ولكن على المدى الطويل لا توجد هناك علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وهذه الدراسة تتفق مع ما جاءت به نظريات حيادية النقود. في بنغلاديش هدفت دراسة (Sumon & Miyan., 2017) إلى اختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1986-2016 باستخدام سببية جرانجر واختبار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. توصلت إلى وجود علاقة طردية معنوية طويلة المدى بين التضخم والنمو الاقتصادي، كما أن عتبة التضخم تساوي 8% وإن تجاوز معدل التضخم لهذا الحد يكون له تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي. في نيجيريا حاولت دراسة (Anidiobu, Okolie, & Oleka, 2018) معرفة أثر التضخم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1986-

2015، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ومعدل التضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي ولكنه غير معنوي إحصائياً. أوصت الدراسة بضرورة الحد من نمو العرض النقدي للوصول إلى استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية، وترشيد الإنفاق العام وحوكمة المالية العامة. وأخيراً، هدفت دراسة (Ngoc ., 2020) إلى معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دولة الفيتنام خلال 1990-2017 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة اللاخطية (NARDL). توصلت الدراسة إلى أن أثر التضخم على النمو الاقتصادي غير متماثل ما بين الفترة القصيرة والطويلة، ففي الفترة القصيرة يؤثر إيجاباً على النمو لتشجيعه الإنتاج نتيجة زيادة أرباح المستهلكين إلا أنه على المدى الطويل سيؤدي إلى تراجع الإنتاج ومنه التأثير سلباً على النمو الاقتصادي نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمستهلك وبالتالي انخفاض الطلب الكلي. أوصت الدراسة السلطات النقدية في هذا البلد بضرورة الحفاظ على نمو المعروض النقدي بما يخدم النمو ويحافظ على استقرار الأسعار.

أما الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في الجزائر فنجد دراسة (شلوفي و عزوي، 2017) التي هدفت إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 بالاستعانة بنموذج غير خطي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً بين التضخم والنمو الاقتصادي عند عتبة تضخم قدرها 6.5% فما دام التضخم تحت هذا المعدل فالتضخم لن يضر بالنمو الاقتصادي، غير أن ارتفاعه عن هذا المعدل يكون له تأثير سلبي على معدل النمو، دعت الدراسة بنك الجزائر إلى التحكم في المعروض النقدي بما يجعله مستقراً عند مستوى أقل من عتبة التضخم. أما دراسة (طلحة، 2018/2019) فهدفت إلى معرفة أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ومنها النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستخدام سببية جرانجر ونماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية طويلة الأجل بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهو ما يبين حجم المد التضخمي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري رغم أن الأرقام القياسية المستخدمة لحسابه لا تعكس هذه الحقيقة. في دراسة (مولاي و سفير، 2019) التي سعت لتحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام نماذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، حيث تم الاعتماد على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بالدولار كمتغير تابع يعبر عن النمو، بينما كان معدل التضخم وإجمالي القوة العاملة ونسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي وأخيراً هدفت دراسة (شلوفي، طلحة، و بلمقدم، 2020) إلى تحديد طبيعة العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام نموذج العتبة ذو الانتقال السلس (STR). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة لاخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم تقدير مستوى عتبة التضخم الفاصل بين التأثير الإيجابي والسلبي

على النمو عند معدل 5.72%. كلما كان معدل التضخم أقل من هذه العتبة أثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، بينما تجاوز هذا المعدل سيكون له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي في الجزائر. أوصت الدراسة بنك الجزائر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على معدل التضخم تحت العتبة المتوصل إليها وذلك بتفعيل أدوات السياسة النقدية.

والملاحظ أن نتائج الدراسات التطبيقية التي أجريت تختلف نتائجها حسب خصائص الاقتصاديات التي تشملها وطبيعة الأدوات الإحصائية المستخدمة وكذا الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة، وسنحاول معرفة واقع هذه العلاقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

المحور الأول: أسباب التضخم وآثاره

التضخم ظاهرة اقتصادية ظهرت منذ القدم، وقد حاول الكثير من المفكرين والمختصين في علم الاقتصاد دراستها وتقديم حلول لها لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد المعاصر، ومن خلال هذا العنصر وبعد التطرق بشكل مختصر لمفهوم التضخم سوف نستعرض أهم آثاره على الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف التضخم

التضخم كظاهرة نقدية يعرف على أنه زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، دون أن يصاحبها أي زيادة في الإنتاج (خريس وآخرون، 2002، صفحة 126)، كما يرى فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية وهي نتيجة حتمية للمبالغة والإفراط في التوسع النقدي، بمعدل يفوق النمو في الإنتاج (الدباغ، 2007، صفحة 294)، وهذه التعاريف بينت أن السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق الإنتاج، فهي ركزت على جانب واحد هو كمية النقود وأهملت جوانب أخرى قد تكون سببا في التضخم. كما عرف التضخم من وجهة نظر نظرية الدخل والإنفاق بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل (عناية، 2006، صفحة 17)، أما من وجهة نظر نظرية العرض والطلب فالتضخم هو زيادة الطلب على العرض بشكل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حيث السبب الرئيسي للتضخم هو زيادة الطلب على العرض. ومنه فليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم، فحتى يمكننا إطلاق هذا المصطلح على أي ارتفاع في الأسعار يجب أن تتوفر الشروط التالية فيه:

- صفة الاستمرار أي أن الارتفاع لا يكون لفترة واحدة ثم تستقر بل تكون حركة متواصلة وبمعدلات محسوسة من قبل المتعاملين الاقتصاديين؛

- صفة الانتشار والمقصود بها أن الارتفاع لا يمس فقط مجموعة من السلع والخدمات بل تمس كل السلع والخدمات الموجودة في اقتصاد ما.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يعبر التضخم عن الخلل في التوازن الاقتصادي نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، حيث توجد عدة عوامل تدفع الطلب الكلي نحو الارتفاع وتتمثل أهمها في (بلعزوز، 2017):

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي يكون ناتجا عن عدة أسباب كتوسع البنوك بمختلف أنواعها في منح القروض والتسهيلات المالية، والعجز في الميزانية العامة للدولة إذا تم تمويله عن طريق قروض مباشرة من البنك المركزي والبنوك الأخرى سيؤدي إلى إصدار كمية إضافية من النقود تتحول إلى قوة شرائية، وارتفاع الأجور بما لا يتناسب مع القدرة الإنتاجية للعامل، نتيجة ضغط النقابات العمالية وإضرابات العمال؛

- الحروب التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من أجل تجهيز الجيوش قبل الحرب وأثناءها، وكذا تمويل عملية إعادة البناء بعدها، وفي جميع الحالات ومهما كان سبب الحرب فالدولة تلجأ إلى أقصر الطرق لتوفير هذا التمويل وهي آلة الإصدار النقدي؛

- تأثير التوقعات والأوضاع النفسية للمواطنين، فمجرد إشاعة عن موت رئيس معين لدولة ما قد يخلق بلبله في هذا الاقتصاد وتنتشر حالة عدم التأكد والارتباك، وهو ما يدفعهم إلى زيادة طلبهم على مختلف السلع والخدمات خاصة الاستهلاكية؛

أما عدم مرونة جانب العرض الكلي فيرجع لعوامل عدة يمكن إيجازها فيما يلي (الطويل، 2010):

- قد يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة لزيادة الطلب الكلي؛ فتلجأ المؤسسات التي تريد زيادة حجم إنتاجها إلى عرض أسعار أعلى لعوامل الإنتاج من أجل جذبها من مؤسسات أخرى دافعة بذلك الأسعار إلى الارتفاع، وهي حالة الدول المتقدمة؛

- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي لأي دولة قد يكون ناتجا عن محدودية الموارد المتاحة للاقتصاد كنفص اليد العاملة المؤهلة أو الموارد الطبيعية اللازمة للعملية الإنتاجية، أو تخلف التقنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية ما يجعل المنتجات غير تنافسية ولا تتماشى مع تطور حاجات ورغبات المستهلكين، أو إهمال قطاع الفلاحة وما يترتب عنه من عجز في توفير الأمن الغذائي، وهي حال أغلب الدول النامية.

ومهما كان سبب ضعف الجهاز الإنتاجي لأي دولة فالنتيجة المؤكدة هو أن الدولة المعنية ستعاني من تبعية للخارج في هذا المجال وذلك نتيجة لجوئها لسد فجوة الطلب عن طريق الاستيراد مع ما يحمله هذا الخيار من سلبيات على الاقتصاد المحلي، ويضاعف من أثر التضخم على الاقتصاد في ظل ارتفاع أسعار الواردات.

الفرع الثالث: تأثير التضخم على الاقتصاد

ينتج عن التضخم آثار بالغة الخطورة على مستوى الاقتصاد منها:

أ- **التأثير على جهاز الأثمان:** يعتبر السعر في النظرية الاقتصادية مقياس معبر عن قيمة السلع والخدمات، وهو أداة لتوجيه وتخصيص الموارد نحو أحسن الاستخدامات، غير أن ارتفاع الأسعار يعطل هذه الوظيفة وهو ما يؤدي إلى إقبال المستثمرين على إنتاج السلع والخدمات التي ارتفع سعرها أكثر، حتى ولو لم تكن من الضروريات، وإهمال القطاعات الخالفة للثروة، كما أن المتعاملون الاقتصاديون يتوجهون إلى تبادل السلع والخدمات أكثر من القطاع الإنتاجي وهو ما يضر بالاقتصاد (الفولي و شهاب، 1999)؛

ب- **التأثير على الإنتاج:** يؤثر التضخم على الإنتاج بالسلب من النواحي التالية (عبد المطلب، 2009):

- ارتفاع المستوى العام للأسعار وتوقع استمرار ارتفاعه مستقبلا سوف يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى إنفاق نقودهم بدل الاحتفاظ بها لأنها تفقد المزيد من قوتها الشرائية وهو ما يؤثر سلبا على العملية الادخارية، إذ يتراجع معدل الادخار في فترات التضخم لكون أسعار الفائدة الحقيقية تكون سالبة والدخول لا تكفي لتغطية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين؛ و تراجع الادخار يضر بالاستثمار لتراجع مصادر التمويل؛
- تراجع الاستثمارات نتيجة ارتفاع تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية من معدلات الفائدة، الأجور، أسعار العقارات، أسعار المواد الأولية؛
- توجه الاستثمارات نحو القطاع التجاري لتبادل السلع والخدمات وإهمال القطاعات الصناعية والزراعية التي تساهم في العملية التنموية؛
- تراجع القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية أمام نفس السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يضعف من حركة الصادرات في الدول التي يوجد طلب عالمي على منتجاتها، أما في الدول التي ليس لها منتجات قابلة للتصدير فإن ارتفاع الأسعار المحلية أمام فجوة الطلب المتنامي يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الاستيراد لسد الفجوة التضخمية، وهو ما يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات في الدولة المعنية (الحجار و رزق، 2010)، تراجع مكانة القطاعات المنتجة محليا أمام جودة المنتجات المستوردة وهو ما يهددها بالزوال النهائي نتيجة عدم القدرة على المنافسة (ساكر، 2006)؛
- التأثير على هيكل التسويق والتوزيع حيث يزدهر القطاع التجاري في فترات التضخم، وتتباعد أسعار التجزئة عن أسعار الجملة ويحقق التجار أرباحا كبيرة على حساب المنتج مهما كان القطاع المعني، كما يزيد عدد الوسطاء وترتفع تكلفة التسويق وهو ما يزيد من وتيرة التضخم (كامل و حامد، 2006)؛
- ت - تأثير التضخم على الدائن والمدين: في أوقات الارتفاع المستمر في الأسعار يستفيد المدين ويتضرر الدائن، لأن المدين يقترض مبالغ معينة يلتزم بتسديدها في آجال محددة، إلا أن القيمة الحقيقية للدين تنخفض مع ارتفاع الأسعار، وبالتالي فهو يرجع قوة شرائية أقل وإذا كان عاملا فسوف يبذل قوة عمل أقل لإرجاع القرض نظرا لارتفاع الأجور مع التضخم، وإذا كان منتجا سيباع عدد أقل من السلع والخدمات لتسديد المبلغ، أما الدائن فيتضرر لأنه يسترد قوة شرائية أقل (الحجار و رزق، 2010، صفحة 310).
- ث - تأثير التضخم على إعادة توزيع الدخل: تختلف معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم، فبعض الفئات تزيد دخولها أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال حيث تزيد إيراداتها بسبب زيادة الأسعار في حين لا تزيد نفقات الإنتاج بنفس النسبة وفي نفس الوقت، في حين يزيد دخل فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة الموظفين، حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم، في حين تظل دخول فئات أخرى ثابتة مثل أصحاب الإيجارات، وعلى هذا الأساس يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي من الفئات ذات الدخل الثابتة وشبه الثابتة إلى أصحاب الدخل المتغيرة (ناصر، 2008).

ج- تأثير التضخم على أسعار صرف العملات: يؤثر الارتفاع العام للأسعار على أسعار صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، حيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية والذي ينعكس عادة على أسعار العملة الوطنية بالعملات الأجنبية فينخفض سعر صرفها إذا كانت منتجاتها عليها طلب أجنبي (العيسى، 2001).

ح- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي: اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، ويرى أصحاب هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخل التي تتمثل في الأجور أي العمل يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار، أما الفريق الآخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض الميل للعمل، بل بالعكس يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج (الحجار و رزق، 2010، صفحة 310).

المحور الثاني: أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

هناك العديد من الأفكار النظرية والدراسات التجريبية التي أجريت حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، في هذا الشأن نجد اتجاهين رئيسيين هما:

الفرع الأول: الاتجاه الأول

وهم أنصار حيادية النقود ومنهم منظرو النظرية الكمية في صورتها البسيطة والذين ينظرون للنقود على أنها متغير حيادي (الهيثي و أيوب، 2012)، فرغم أن ارتفاعها أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار إلا أنها لا تؤثر على مستوى النمو؛ لأن هذا الأخير حسبهم مرتبط بعوامل حقيقية لا علاقة للنقود به مثل حجم الاستثمار وتوفر التقنية المتطورة واليد العاملة... إلخ (Lehmann., 1986). أما النقديين ومنهم ميلتون فريدمان فقد أشار إلى أن كمية النقود تؤثر على الكميات الحقيقية تكون في الفترة القصيرة دون الطويلة، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها، وهو ما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم لاغتنام فرص الربح التي يتيحها السوق فتزيد معدلات النمو على المدى القصير (Ruffini, 1996)؛ لأن أسعار مختلف الخدمات الإنتاجية سوف تتأخر عن الارتفاع لكونها مربوطة بعقود ما بين مختلف الأطراف وهو ما يسمح للمنتجين من الاستفادة من الأرباح الإضافية التي يتيحها الارتفاع في الأسعار (Landais, 1987)، أما على المدى الطويل فإن اتجاه الاقتصاد إلى مستوى التشغيل يجعل زيادة الإنتاج غير ممكنة وبالتالي تنصرف كل زيادة في الطلب الناتج عن زيادة كمية النقود إلى رفع المستوى العام للأسعار دون الكميات (Ruffini, 1996, p. 96).

بالنسبة لكينز فإن زيادة كمية النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على افتراض بقاء الطلب عليها ثابت، وانخفاض سعر الفائدة مع بقاء الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات الإنتاجية ويزيد مستوى التشغيل والنمو نتيجة زيادة الكميات المنتجة، فإنهم لم يبتعدوا عن هذا التحليل إذ يرى كينز أن النقود يمكنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الفعال، أما في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل فانخفاض معدل الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة وهو ما يشجع الاستثمار وطلب سلع وخدمات إنتاجية، وفي ظل عدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد فيخلق هذا الأمر جو تنافسي بين المنتجين لاجتذاب الطاقات الإنتاجية فترتفع أسعارها خالفة زيادة في التكاليف الحدية للإنتاج دون زيادة فعلية في حجم الإنتاج الحقيقي (Keynes, 1969).

الفرع الثاني: الاتجاه الثاني

هم الذين يرون أن التضخم يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي لأن النقود حسبهم ليست حيادية، وقد اهتمت بعض نماذج النمو الداخلية بتبيان أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي من خلال دراستها لتأثير الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي، علما أن نظريات النمو الداخلي هي ذلك الاتجاه الذي يرى أن معدل النمو يتحدد بمتغيرات النموذج في حد ذاتها خاصة على المدى الطويل والتطور التقني يعتبر محدد داخلي للنمو في المؤسسة وليس معطية خارجية (Arestis, Baddeley, & McCombie., 2007)، من أهمها:

- نموذج Sidrauski والذي عالج فيه مشكل النمو الداخلي من خلال دراسة أثر زيادة كمية النقود في الاقتصاد على النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يتأثر بكمية النقد المخلوقة في الاقتصاد إذا استطاعت أن تؤثر في قرارات الأفراد فيما يتعلق بتفضيل الاستهلاك أو النقود أي بعبارة أخرى الادخار، وقد شرح هذا النموذج بإسهاب وخلصه أن نمو الكتلة النقدية بمعدل بطيء وثابت يؤدي إلى ثبات معدل الفائدة وهذا الأخير يخفض التضخم مما يؤدي إلى تراجع تكاليف المنتجين وهو ما يزيد من أرباحهم ويشجعهم على الإنتاج أكثر فيرتفع النمو (Novales, Fernández, & Ruiz., 2009)؛

- نموذج Jean- pierre Laffarague: استعان بالعديد من المعادلات الرياضية والتحليلات والفرضيات التي تحاول أن تبسط الواقع وذلك لتبيان أن الاختلاف بين الطلب على النقود من طرف الأعوان الاقتصاديين والذين قسمهم إلى أربعة أصناف وهم الرأسماليين، العمال، البطالين والدولة، وعرض النقود من طرف الدولة والذي اعتبره مثل السلع المادية الأخرى التي تنتج بمزج مختلف عوامل الإنتاج يؤثر على معدل نمو الاقتصاد وذلك من خلال تأثيرها على كل من الادخار والاستثمار. فانخفاض معدل الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود من طرف الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية من طرف الرأسماليين وبالتالي زيادة حجم الاستثمار، وزيادة هذا الأخير إلى حد معين يؤدي إلى تخفيض المردودية الحدية الناتجة عن كل وحدة إضافية منتجة، وبالتالي يصبح الاستثمار أقل جاذبية، ويقبل الإقبال الرأسماليين على الاستثمارات فيرتفع طلبهم على النقود وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج في مرحلة موالية فترتفع الأسعار لأن الطلب أكبر من العرض فتقل مدخرات

طبقة العمال وترتفع أرباح الرأسماليين فيحاولون زيادة الإنتاج وهكذا يستمر الوضع... إلخ (بناني، 2009/2008).

وما يمكن الإشارة إليه فيما يخص تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي هو أنهم أقرروا العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي عبر قناة العرض النقدي غير أنهم لم يجزموا بأنها طردية أو عكسية وإنما رأوا أن خصائص كل بلد ومميزات القطاع النقدي والحقيقي فيها هو الذي يحدد اتجاه هذه العلاقة.

المحور الثالث: الدراسة القياسية ونتائجها

لدراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر سنبنين أولاً المتغيرات التي سننعمد عليها سواء تعلق الأمر بالمتغير التابع أو المتغيرات المفسرة، كما سنلقي عليها نظرة تحليلية خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

اعتماداً على النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات هذه

الدراسة ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 1: متغيرات الدراسة

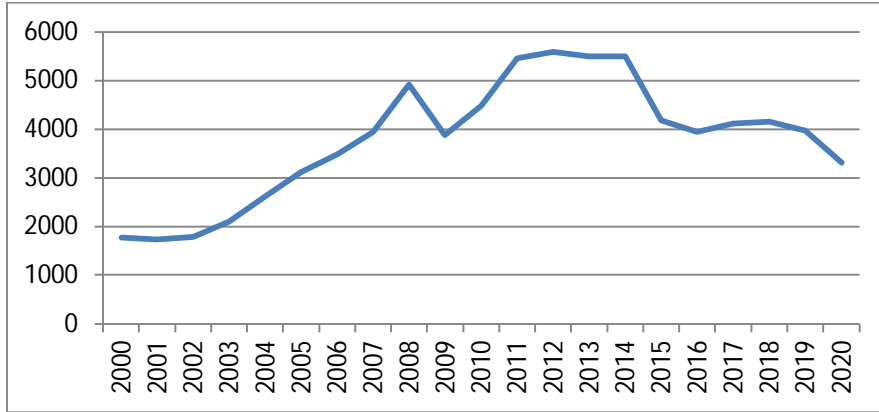
رمز المتغير	طبيعته	المتغير	المصدر
Y	تابع	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي	قاعدة بيانات البنك الدولي
INF	مستقل رئيسي	معدل التضخم محسوب على أساس التغير السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك (%)	الديوان الوطني للإحصاء
CR	ضابط	إجمالي القروض الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	قاعدة بيانات البنك الدولي
INV	ضابط	إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	قاعدة بيانات البنك الدولي
G	ضابط	حجم الإنفاق العام (مليار دينار جزائري)	قاعدة بيانات البنك الدولي
H	ضابط	معدل نمو السكان (%)	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: نظرة تحليلية عن مؤشر النمو والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

من خلال الشكل 1 نلاحظ أن هناك نمو موجب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2008، وبعدها عرف هذا المؤشر انخفاضا سنة 2009 متأثرا بتراجع سعر البترول مع حدوث الأزمة المالية العالمية، واستمر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ليعرف تناقضا منذ سنة 2018. ما ينبغي الإشارة إليه هو أن معدلات النمو الموجبة تعود لقطاع المحروقات بالدرجة الأولى وعلى هذا لا يعتبر ارتفاع نصيب الفرد من الناتج دليلا على زيادة ثروة الاقتصاد الجزائري من السلع والخدمات أو تحسن مستوى معيشة الفرد الجزائري.

الشكل 1: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالدولار الأمريكي

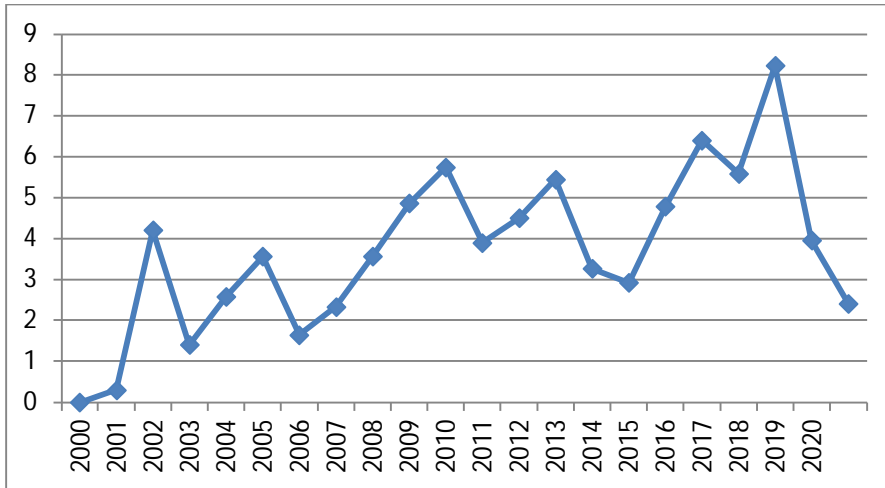


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

أما الشكل 2 فيبين أن معدل التضخم وبعدها عرف أدنى قيمة له سنة 2000، فإنه تغير بمعدلات مختلفة من سنة لأخرى، و عرف عودة للارتفاع في باقي السنوات، غير أن معدل التضخم المحسوب في الجزائر يبقى بعيدا عن المستوى الحقيقي للأسعار الذي يسود الأسواق وذلك راجع للأسباب التالية (بن دقفل، 2020):

- سنة الأساس المعتمدة في حسابه هي سنة 2000 والسنة المرجعية هي 2001، وهي فترة طويلة طرأت فيها الكثير من التغيرات على المجتمع الجزائري بالشكل الذي غير من عاداته الاستهلاكية كالهاتف النقال والانترنت؛
- التركيز على العاصمة وضواحيها في حساب المؤشر وهو ما لا يعكس التنوع الجغرافي والسكاني للجزائر؛
- بعض السلع والخدمات الداخلة في المؤشر يتم الاعتماد على الأسعار الرسمية السائدة لدى الدولة كالإيجار والخدمات الصحية...بينما الواقع يشير إلى أن أسعارها الفعلية هي عدة أضعاف الأسعار الرسمية.

الشكل 2: تطور معدل التضخم في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

الفرع الثالث: تقدير نموذج الدراسة

قبل المرور لتقدير نموذج الدراسة الذي يبين أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اعتمادا على اختبار Augmented Dickey-Fuller، والجدول 2 يبين أنها مستقرة إما عند المستوى أو عند أخذ الفرق الأول، وهو ما يعني أن الانحدار بين السلاسل غير زائف، وهي متكاملة من درجات مختلفة ما يعني عدم وجود تكامل مشترك فيما بينها، وعليه يتم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد.

الجدول 2: ملخص دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

درجة الاستقرارية	الفرق الأول		المستوى	المتغيرات
	ثابت	ثابت واتجاه زمني	ثابت واتجاه زمني	
	Prob	Prob	Prob	
I(1)	-	**0.0144	-	Y
I(0)	-	-	*0.0629	INF
I(1)	-	**0.0342	-	CR
I(0)	-	-	*0.0907	INV
I(1)	-	***0.0017	-	G
I(1)	*0.0977	-	-	H

* مستوى معنوية 10%، ** مستوى معنوية 5%، *** مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

أما من حيث درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة فيبين الجدول 3 أن هناك:

الجدول 3: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	Y	INF	CR	INV	G	H
Y	1					
INF	0.47	1				
CR	-0.02	0.25	1			
INV	0.63	0.66	0.57	1		
G	0.68	0.61	0.67	0.901	1	
H	0.79	0.61	0.42	0.89	0.87	1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على مخرجات Eviews

- ارتباط متوسط وموجب بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - ارتباط ضعيف جدا وسلبى ما بين مؤشر القروض للاقتصاد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - هناك ارتباط متوسط وموجب بين الاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - هناك ارتباط متوسط وموجب بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - هناك ارتباط قوي وموجب بين معدل نمو السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ومن خلال معاملات الارتباط الواردة أعلاه فإن نمو السكان هو المؤشر الأكثر تأثيرا على الناتج الحقيقي يليه الإنفاق العام ثم الاستثمار ومؤشر التضخم وأخيرا القروض للاقتصاد.

لتقدير النموذج تم استعمال طريقة المربعات الصغرى. تم إدخال اللوغاريتم على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي والنفقات العامة بالمليار دينار للحصول على بيانات متجانسة مع باقي متغيرات الدراسة، وللحصول على نتائج في شكل مروونات لا تتأثر بوحدات قياس متغيرات الدراسة. بعد التقدير تم التوصل إلى أن أفضل نموذج يمثل الظاهرة المدروسة هو الموضح في الجدول 4:

الجدول 4: تقدير نموذج الانحدار المتعدد بين النمو الاقتصادي والتضخم بالاعتماد على برنامج Eviews

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.322917	0.110429	11.97978	0.0000
INF	-0.007909	0.003810	-2.075889	0.0555
CR	-0.008605	0.000582	-14.79125	0.0000
INV	-0.004930	0.001944	-2.535901	0.0228
LOGG	0.713720	0.051208	13.93772	0.0000
H	0.101654	0.047959	2.119584	0.0511
R-squared	0.985726	Durbin-Watson stat		2.001366
Adjusted R-squared	0.980968	F-statistic		207.1751
		Prob(F-statistic)		0.000000

ومنه يمكن كتابة معادلة النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كما يلي:

$$\text{LOGY} = 1.32 - 0.007\text{INF} - 0.008\text{CR} - 0.004\text{INV} + 0.71 \text{LOGG} + 0.10\text{H}$$

والملاحظ على النموذج أنه:

- قيمة معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.98$ ، وهي تدل على أن النموذج ساهم في توضيح الانحرافات الحاصلة في المتغير التابع الذي هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 98%، أما النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 2% فتعزى إلى حد الخطأ وما يحتويه من معاني كإهمال متغيرات تفسيرية أخرى. وهو مؤشر جيد على جودة النموذج؛

- معامل الارتباط R يشير إلى شدة العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الجذر التربيعي لمعامل التحديد وقيمته مساوية لـ 99.28% وهو ما يبين أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع كبيرة جداً؛

- إحصائية فيشر التي تدل على المعنوية الشاملة للنموذج المقدر ككل بلغت قيمتها $F=207.17$ ، وهي قيمة كبيرة تدل على قوة العلاقة ومعنويتها بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع؛

- إحصائية Durbin-Watson التي تكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء قدرت بـ $DW=2.006$ من خلال جدول هذه الإحصائية وعند $(n=21, K=5)$ نجد $(dl= 0.829, du=1.964)$ ، وعليه يمكن القول أن الإحصائية المحسوبة تقع خارج منطقة الارتباط الذاتي للأخطاء؛

- تظهر نتائج الجدول 5 أن احتمالية قيمة إحصائية F-statistic أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول 5: نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.769934	Prob. F(2,13)	0.2090
Obs*R-squared	4.494428	Prob. Chi-Square(2)	0.1057

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

- من خلال مخرجات البرنامج لاختبار (ARCH) المبين في الجدول 6 يظهر لنا بأن القيم الاحتمالية للإحصائية (F) هي أكبر من مستوى المعنوية عند 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تجانس في التباين وبالتالي النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

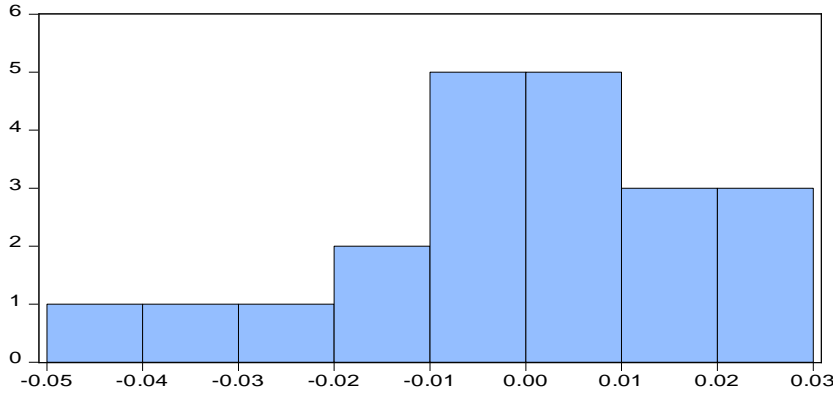
جدول 6: نتائج اختبار ARCH لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.083074	Prob. F(1,18)	0.7765
Obs*R-squared	0.091880	Prob. Chi-Square(1)	0.7618

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

- أما الشكل 3 يبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque_Bera) أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم (H₀) القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل 3: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

- أما بالنسبة لمعنوية المعالم المقدرة والتي يمكن معرفتها بإحصائية ستودنت، فبالنظر للجدول 4 نجد:
 - هناك علاقة عكسية معنوية إحصائيا ما بين معدل التضخم في الجزائر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، حيث في ظل بقاء العوامل الأخرى المفسرة في النموذج ثابتة فإن كل تغير في معدل التضخم بـ 01% يؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج بـ 0.007 % في الاتجاه المعاكس، وهي نتيجة متوافقة مع المنطق الاقتصادي، إذ عادة ما يؤثر التضخم سلبا على النمو الاقتصادي من خلال تراجع القدرة الشرائية للمستهلك وتضخيم تكاليف الإنتاج وتراجع الأرباح ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج؛
 - هناك علاقة عكسية معنوية إحصائيا ما بين القروض للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، حيث في ظل بقاء العوامل الأخرى المفسرة في النموذج ثابتة فإن كل تغير في نسبة القروض بـ 01% يؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج بـ 0.008 % في الاتجاه المعاكس، وهي نتيجة تعكس ضعف مستوى الجهاز المصرفي الجزائري الذي ما زال عقبة أمام النمو الاقتصادي؛

- هناك علاقة عكسية معنوية إحصائيا ما بين الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، ففي ظل بقاء باقي العوامل المفسرة الأخرى ثابتة فإن كل

تغير في نسبة الاستثمار للناتج بـ01% سيؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج بـ0.004% في الاتجاه المعاكس، وهي نتيجة تخالف المنطق الاقتصادي، ولكن يمكن تفسيرها بكون أغلب الاستثمارات في الجزائر هي استثمارات عمومية غير خالقة للثروة بالشكل الذي يجعل تأثيرها على النمو مؤقتا أثناء فترة إنشاء المشاريع ضمن مختلف برامج الإنفاق العام المنفذة خلال الفترة المدروسة؛

- هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا ما بين قيمة الإنفاق العام الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج، ففي ظل بقاء باقي العوامل المفسرة الأخرى ثابتة فإن كل تغير في الإنفاق العام بـ01% سيؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج بـ0.71% في نفس الاتجاه، وهو ما يبين قوة الدفع الذي يعطيه الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، إذ تراكمت هذه البرامج التي خصصت لها أغلفة مالية كبيرة جدا مع خلق العديد من مناصب الشغل وبالتالي زيادة المداخل الموزعة وزيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما أدى إلى خلق فجوة ما بين العرض والطلب المحلي تم سدده عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي؛

- هناك علاقة طردية معنوية إحصائيا ما بين معدل نمو السكان ونصيب الفرد من الناتج، ففي ظل بقاء باقي العوامل المفسرة ثابتة فإن كل تغير في معدل نمو السكان بـ01% سيؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج بـ0.10% في نفس الاتجاه، وهذه النتيجة تشير إلى أن النمو السكاني في الجزائر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من حيث كونه يشكل قوة دفع للطلب وبالتالي زيادة العرض من السلع والخدمات.

النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة منطقية فرغم تراجع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة بعد ارتفاعها الكبير في سنوات التسعينيات، إلا أن الأرقام المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لا تعبر عن الواقع الفعلي لهذه الظاهرة، فمستوى أسعار السلع والخدمات في الجزائر يظل مرتفعا مقارنة مع الكثير من الدول وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو من الجوانب التالية:

- تراجع القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، وتخصيص أغلب دخله للاستهلاك لتغطية انخفاض القدرة الشرائية له وهو ما ينعكس سلبا على العملية الادخارية، حيث تتميز مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بالمحدودية. مثلا في سنة 1990 كانت نسبة الاستهلاك للدخل المتاح للعائلات 97.65% ووصلت هذه النسبة سنة 2008 إلى 67.90% وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار الذي يتم الاعتماد في تمويله على تقيد مداخل البترول وتوزيعها على شكل قروض، وهو ما يساهم في زيادة نمو الكتلة النقدية وبالتالي خلق المزيد من الضغوط التضخمية، علما أن أغلب الاستثمارات المنفذة في الجزائر هي استثمارات غير خالقة للثروة الحقيقية وهي مرتبطة بالبنية التحتية والسكنات وغيرها، وهو ما يعني أنها تخلق طلب إضافي على السلع والخدمات الاستهلاكية دون أن تتمكن من خلق سلع وخدمات مقابلة وهو ما ينعكس في زيادة الواردات لسد فجوة الطلب الداخلي؛

- فقدان الدينار الجزائري لقوته الشرائية وكذا لقيمه الخارجية نتيجة تراجع سعر صرفه أمام العملات الخارجية أفقده ثقة الأفراد فيه، حيث أصبحت العائلات توجه مدخراتها لاقتناء السلع المادية المعمرة كالذهب والعقارات

بمختلف أنواعها بدلا من الادخار النقدي الذي تتراجع قيمته الشرائية أمام كل ارتفاع في الأسعار، كما أصبح المدخرون يفضلون النقود الأجنبية التي تتميز قيمتها بنوع من الاستقرار للاحتفاظ بنقودهم وهو ما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج؛

- التأثير السلبي على الاستثمارات سواء العامة أو الخاصة، ففي ظل مستوى معين للأسعار يتم تقدير تكاليف الاستثمارات عند حد معين، غير أن ارتفاع الأسعار يجعل هذه التكاليف أكبر بكثير مما تم التخطيط له. والنتيجة هي تضخم تكاليف المشاريع كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع الإنعاش الاقتصادي، وكذا التأثير السلبي على القطاع الاستثماري الخاص الذي يتكون في أغلبه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا تقوى على مواجهة التكاليف المتضخمة خاصة في السنوات الأولى لإنشائها وهو ما يؤدي بها إلى الإفلاس.

خاتمة:

من خلال هذا البحث الذي ركز على دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبعد التطرق إلى الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية توصلنا إلى أن التضخم ظاهرة تحمل العديد من السلبيات للاقتصاد، فالجزائر خلال الفترة 2000-2020 عرفت استقرارا في الأسعار في بداية الألفية الجديدة ولكنها عادت للتغير الكبير في السنوات الأخيرة، وفي نفس الوقت فقد عرف النمو الاقتصادي معدلات موجبة ومتذبذبة. ومن خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها توصلنا إلى إثبات الفرضيات التي انطلقنا منها وهي:

- هناك علاقة سلبية معنوية بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛

- إلى جانب التضخم فالنمو الاقتصادي في الجزائر تفسره عوامل أخرى أهمها الإنفاق العام ونمو السكان.

النتائج: بالتركيز على التضخم كعامل مفسر للنمو الاقتصادي في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر فكل زيادة في معدل التضخم بـ 01% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بـ 0.007%، نظرا لتأثيره السلبي على الادخار وكذا العوائق التي تصادف المستثمرين عند بداية نشاطهم نتيجة ارتفاع الأسعار فلا يتحملون التكاليف الباهظة. هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Kaidi & Akanemela., 2003) (طلحة، 2019/2018) بينما تختلف عن نتائج دراسة كل من (Anidiobu, Okolie, & Oleka, 2018) (Sumon & Miyan., 2017) (Faria., 2001)؛

- القروض للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، فكل زيادة في نسبة القروض بـ 01% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بـ 0.008%، وهي نتيجة تعبر على أن النظام البنكي في الجزائر ما زال عقبة أمام النمو الاقتصادي، فالقروض أغلبها موجهة للقطاع العام ما يعني صعوبة وصول القطاع الخاص لها؛

- الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فكل زيادة في نسبة الاستثمار للناتج بـ 01% سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بـ 0.004%، هذه النتيجة يمكن تفسيرها بكون أغلب الاستثمارات في الجزائر هي استثمارات عمومية غير خالقة للثروة بالشكل الذي يجعل تأثيرها على النمو مؤقتا؛

- الإنفاق العام يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، فكل زيادة في الإنفاق العام بـ 01% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بـ 0.71%، وهي نتيجة منطقية اقتصادياً حتى ولو كانت أغلب الاستثمارات العمومية غير منتجة، إلا أنها تشجع الطلب على مختلف السلع والخدمات، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (العقون و بهناس، 2019) بينما تختلف عن نتائج دراسة (فريجيح، 2018).

- نمو السكان في الجزائر يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، فكل زيادة بـ 1% في عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بـ 0.10% لكونه يشكل قوة دفع للطلب وبالتالي زيادة العرض من السلع والخدمات.

التوصيات: نختم بحثنا هذا بتقديم التوصيات التالية:

- بحث بنك الجزائر عن الوسائل التي تمكنه من خلق استقرار في المستوى العام للأسعار بالشكل الذي ينتج عنه نمو الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي؛

- تخفيض حجم الإنفاق الحكومي الذي تذهب نسبة مرتفعة منه لتمويل عمليات استهلاكية وهو ما يضر بالنمو الاقتصادي؛

- الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي والقطاعات المنتجة الأخرى لأنها السبيل للحفاظ على استقرار الأسعار؛

- بذل جهود إضافية من طرف مختلف الأطراف ذات الصلة وخاصة البنوك والمؤسسات المالية لزيادة الوعي الادخاري لدى المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

- بلعوز بن علي، (2017)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، ص. 148.
- بناني فتيحة، (2009/2008)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، ص ص. 172 - 183.
- بن دقل كمال، (2010)، تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*, Vol 14 N°.1, p.105.
- الدباغ أسامة بشير، (2007)، البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص. 294.
- الهيثي أحمد حسين وأيوب أوس فخر الدين، (2012)، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 8، ص ص. 15 - 20.
- الحجار بسام، ورزق عبد الله، (2010)، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت.
- طلحة محمد، (2019/2018)، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- الطويل رواء زكي، (2010)، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 168.
- كامل أسامة، وحامد عبد الغني، (2006)، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص ص. 232-233.

- كافي مصطفى يوسف، (2017)، اقتصاديات الموارد والبيئة، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 40-41.
- مولاي بوعلام، وسفير محمد، (2019)، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج 12، ع 02، ص ص. 696-708.
- نافزيجر واين، (2018)، التنمية الاقتصادية، ترجمة هبة عز الدين حسين، ياسر عز الدين حسين، مراجعة محمد عبد الله شاهين محمد، دار حميثرا للنشر والترجمة، ط4، القاهرة، ص ص. 637-640.
- ناصف إيمان عطية، (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص ص. 187-188.
- ساكر محمد العربي، (2006)، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص. 199.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2009)، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 331.
- العيسى نزار سعد الدين، (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 193.
- عناية غازي حسين، (2006)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص. 17.
- العقون عبد الجبار، وبهناس العباس، (2019)، تحديد أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، 5 (2)، 77-95.
- الفولي أسامة محمد، وشهاب مجدي محمود، (1999)، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص. 90.
- قريبيج بن علي، (2018)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2 (6)، 94-115.
- شلوفي عمير، طلحة محمد، وبلقاسم مصطفى، (2020)، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (STR)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج13، ع1، ص ص. 685-712.
- شلوفي عمير، وعزاوي عبد الباسط، (سبتمبر 2017)، العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم (TR)، دراسة قياسية للفترة من 1980-2016، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، ع3، ص ص 1-15.
- خريس جمال وآخرون، (2002)، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص. 126.
- Anidiobu, G.A. Okolie, P.I.P. & Oleka, D.C (Jan.- Feb. 2018), Analysis of Inflation and Its Effect on Economic Growth in Nigeria, IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 9, Issue 1 Ver. IV, PP 28-36.
- Arestis, P., Baddeley, M., & McCombie., J. S. (2007), Economic Growth, New Directions in Theory and Policy, Edward Elgar, Cheltenham, UK , pp.14-16.
- Faria., J. R. (May 2001), does high inflation affect growth in the long and short run? Journal of Applied Economics, Vol. IV, No. 1, pp.85-108.
- Kaidi, F., & Akanemela., K. M. (2013), impact of inflation on economic growth: A case study of Tanzania. Asian Journal of Empirical Research, 3(4), pp.368-377.
- Keynes, J. M. (1969), théorie générale de l'emploi, de l' intérêt et de la monnaie. Traduit de l'anglais par Jean de Largentaye, Paris: Payot, pp.312-313.
- Landais, B. (1987), le monétarisme. Economica, Paris, p. 57
- Lehmann., P. j. (1986), le monétarisme, edition ESKA, Paris.

- Ndiaye, C. T., & Konte., M. A. (2013), incertitude de l'inflation et croissance économique: le cas de l'UEMOA, document de recherche n° 2012-17, laboratoire d'économie d'Orléans, pp. 08-10.
- NGOC., B. H. (2020), the Asymmetric Effect of Inflation on Economic Growth in Vietnam: Evidence by Nonlinear ARDL Approach, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 2, 143-149
- Novales, A., Fernández, E., & Ruiz., J. (2009), Economic Growth Theory and Numerical Solution Methods. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, pp.377-394.
- Ruffini, P. B. (février 1996), les théories monétaires. Edition de seuil, Paris, p.96.
- Sumon, K. K., & Miyan., M. S. (2017), Inflation and Economic Growth: An Empirical Evidence of Bangladesh (1986-2016), International Journal of Economics and Financial Issues, 7(5), 454-464.